تداعيات جائحة كوفيد –19 على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر دروس وعبر

The repercussions of the Covid-19 pandemic on the macroeconomic indicators of Algeria to take lessons

حمود حيمر

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة (الجزائر)، h.himeur@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2021/05/30 النشر: 2021/08/15

ملخص:

حاولنا في بحثنا هذا تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الكلي الجزائري في ظل جائحة كوفيد19، وذلك من خلال عرض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال فترة الجائحة، بهدف تقديم بعض الاقتراحات تساهم في التخفيف من الآثار السلبية للأزمات العالمية على الاقتصاد الجزائري.

لمسنا تراجعًا على مستوى هذه المؤشرات مقارنة بفترات سابقة، والسبب تراجع عرض المنتجات المستوردة نظرًا لغلق الحدود بسبب جائحة كوفيد19. كما أن تراجع مستوى النشاط الاقتصادي للدول المصنعة جعلها تقلص من طلبها على المواد الأولية وعلى رأسها المحروقات، التي تمثل أهم مصدر للناتج والدخل الوطنيين، الأمر الذي زاد من حدة التضخم، مما يستدعي إعادة النظر في هيكل الاقتصاد الوطني لمواجهة مثل هذه الأزمات، من خلال تنويع مصادر الدخل الوطني، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية الطلب الوطني والتخفيف من حدة البطالة، بالإضافة إلى توفير مناخ ملائم للإستثمار في مجال الطاقة والمناجم، لتشجيع الصادرات خارج المحروقات والتقليص من فاتورة الواردات.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، الميزان التجاري.

رموز jel: XN2، XN1.

Abstract: In our research, we tried to shed light on the Algerian macroeconomic reality in light of the Covid 19 pandemic, by presenting the most important macroeconomic indicators for Algeria during the pandemic period, with the aim of presenting some suggestions that contribute to mitigating the negative effects of the global crises on the Algerian economy.

We have seen a decline in the level of these indicators compared to previous periods, and the reason is the decline in the supply of imported products because the closure of borders due to the Covid-19 pandemic. Also, the decline in the level of economic activity of the industrialized countries made them reduce their demand for raw materials, This has increased the national income decline, which calls for reconsidering the structure of the national economy to face such crises by diversifying sources of national income and providing an appropriate environment for investment in the field of energy and mines to encourage exports outside of hydrocarbons and reduce From the import bill.

Key words: Grosse domestic product, unemployment, inflation, trade balance.

(JEL) Classification : XN2 ،XN1.

1. مقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية الغاية المنشودة من النشاط الاقتصادي بالنسبة لمختلف البلدان، فمن خلالها يتحدد مستوى تطورها أو تخلفها اقتصاديًا عبر الزمن، وبالتالي تحديد مكانتها في مصف الدول. وبالرغم من كون الغاية واحدة بالنسبة لجميع الدول، إلا أن الوسائل المستخدمة لبلوغها تختلف باختلاف أنظمتها الاقتصادية، الأمر الذي جعل الباحثين يقومون بوضع معايير موحدة لقياس مستوى التنمية الاقتصادية لجميع البلدان، تسمى بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تسمح هذه الأخيرة بمعرفة مدى تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمعات أو تراجعه من سنة إلى أخرى.

تتأثر المؤشرات الاقتصادية للبلدان بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، أي متغيرات مصدرها البلد ذاته، كتركيبته الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية، ومتغيرات مصدرها العالم الخارجي، كالحروب والاكتشافات العلمية والكوارث الطبيعية. ونظرًا للعولمة والانفتاح على العالم الخارجي الذي صار يميز الحياة الاقتصادية للبلدان، بما يحملة من إيجابيات وسلبيات، خاصة النتعلقة بارتفاع درجة التأثير والتأثر فيما بينها، حيث صارت الأحداث التي تجري في بلدان معينة تصل تداعياتها إلى بلدان أخرى لاتربطها بها أية حدود جغرافية، على غرار ماعرفه العالم أثناء حرب الخليج في تسعينيات القرن الماضي، وبعدها أحداث الربيع العربي في القرن الحالي، والتي كان لها أثرها الاقتصادي والاجتماعي على عديد البلدان، سواء التي كانت طرفًا في هذه الأحداث، أو تأثرت بطريق غير مباشرة. من هذا المنطلق وجدت البلدان أنفسها أمام تحدي كبير يتمثل في كيفية مواجهة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي من فترة إلى أخرى.

1.1. إشكالية البحثية:

أثبتت التجارب السابقة أن تداعيات الأزمات ذات الطابع العالمي على الدول تختلف باختلاف خصائصها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وغالبًا ما يكون وطؤها أكبر على الدول التي تتميز بهشاشة أنظمتها الاقتصادية، وبالتالي تكون مؤشراتها الاقتصادية الكلية عرضة للاختلالات باستمرار جراء هذه الأزمات.

يعيش العالم الآن على وقع أزمة اقتصادية عالمية بسبب ظهور وباء خطير وسريع الانتشار عرف بجائحة كوفيد 19، حيث ظهر هذا الأخير مع نهاية سنة 2019م بالصين، وانتشر ليمس جميع دول العالم خلال سنة 2020م. وقد نتج عن هذا الوباء آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي، الذي عرف شللًا شبه تام على عديد الأصعدة، الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال الاطلاع على تقارير الوكالات المتخصصة حول المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان، على غرار التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي. وعليه طرحت إشكالية حماية

الاقتصاد الوطني للبلدان من التداعيات السلبية لمثل هذه الأزمات. وهي الإشكالية التي حاولنا معالجتها في بحثنا هذا، من خلال التركيز على حالة الاقتصاد الكلي للجزائر، وذلك بطرح التساؤل التالي:

ماهي الإجراءات التي من شأنها التخفيف من تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر على ضوء تداعيات جائحة كوفيد 19؟

يمكن حل هذه الإشكالية من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

- ماهي تداعيات جائحة كوفيد19 على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر؟
- ماهي الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في ظل مثل هذه الأزمات؟

2.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية بحثنا هذا من كون الأزمات الاقتصادية العالمية صارت واقعًا تعيشه البلدان بصفة متكررة، الأمر الذي يستدعي الدراسة والتحليل لتداعيات هذه الأزمات على اقتصادها الوطني، والمساهمة في إيجاد حلول لبعض المشاكل التي يواجهها.

3.1.أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى كون تداعيات جائحة كوفيد19 يلمسها العام والخاص، لكونها صارت جزءً لا يتجزء من حياتنا اليومية، لذلك أردنا التعمق في حقيقة الوضع الاقتصادي الذي نعيشه، من خلال عرض وتحليل البيانات والأرقام المتعلقة باقتصادنا الوطني في ظل هذه الجائحة.

4.1. أهداف الدراسة:

سعينا من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الكلي للجزائر في جائحة كوفيد19؛
- إبراز أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية تأثرًا بجائحة كوفيد19 بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛
- تفسير الأسباب الحقيقية لبعض تداعيات جائحة كوفيد19 على اقتصادنا الكلي؛
- تقديم بعض المقترحات التي من شأنها الحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر، في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية.

5.1.هيكل البحث:

حاولنا في بحثنا هذا الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه وتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال تقسيمه إلى محورين رئيسيين، أولهما خصصناه للحديث عن جائحة كوفيد19، من حيث الظهور والتطور والنتائج على المستوى الدولي. وثانيهما قمنا من خلاله بعرض وتحليل بعض البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر، والتي تحصلنا عليها من منشورات الهيئات الرسمية الوطنية والدولية، وعلى رأسها الديوان الوطني للإحصائيات، وصندوق النقد الدولي. وخلصنا في الأخير إلى بعض النتائج والمقترحات قمنا بعرضها في نهاية هذا المحور. وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي.

2. الإطار النظري: جائحة كوفيد-19 والمؤشرات الاقتصادية الكلية:

قمنا في هذا العنصر بعرض لمحة مختصرة عن جائحة كوفيد-19، وكذلك توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعتمدة من قبل الباحثين لتقييم مستوى التنمية الاقتصادية للبلدان، كمايلي:

1.2. لمحة عن جائحة كوفيد-19:

حاولنا توضيح مفهوم جائحة كوفيد-19 من خلال النقاط التالية:

1.1.2 ظهور كوفيد-19 وتسميته:

نتجت جائحة كوفيد-19 عن انتشار نوع جديد من الفيروسات ينتمي إلى عائلة الفيروسات التاجية، التي يرمز لها الأحرف اللاتينية التالية: (COV)، حيث ظهر هذا الفيروس لأول مرة سنة 2019م بمدينة أوهان الصينية، وسمي هذا المرض الفيروسي بمرض الفيروس التاجي 19، وهذه التسمية هي ترجمة من اللغة الإنجليزية للعبارة (Corona Virus Disease 2019)، ليتم اختصارها في الأحرف الأولى من كل كلمة لتصير التسمية (COVID-19)، كمايلي:

19=2019; D=Disease; VI=Virus; CO=Corona.

تتسبب في هذا المرض أنواع من الفيروسات شبيهة بتلك المسببة للزكام العادي، وتلك المسببة للمرض المعروف باسم المتلازمة التنفسية الحادة، والتي تنتشر في فترات محددة من السنة، لذلك من الصعب التمييز بينها لتشابه الأعراض الناتجة عن هذه الأمراض.(Unicef, 2021)

2.1.2.أعراض كوفيد-19 وكيفية انتقاله:

تتشابه أعراض هذا المرض مع أعراض الزكام الموسمي العادي، لذلك يلجأ الأطباء إلى إجراء تحاليل دقيقة لتأكيد الإصابة به من عدمها، وتعرف بتحاليل (PCR)، ومن أهم أعراض هذا المرض، مايلي:

أ. الحمى الشديدة؛

ب. الإلتهابات الرئوية الحادة؛

ج. ضيق التنفس والسعال المستمر. (Unicef, 2021)

د. يشير المختصون إلى أن درجة حدة هذه الأعراض تختلف باختلاف أعمار الأشخاص ومستوى مناعتهم الوراثية، حيث تشتد وطأتها بالنسبة للمسنين وذوي الأمراض المزمنة والنساء الحوامل، الذين يتميزون بضعف الجهاز المناعي، لذلك يمكن أن يتسبب هذا المرض في حالات وفاة لدى هذه الشرائح من المجتمع.

ذكرت منظمة الصحة العالمية في تقاريرها حول كوفيد-19أن هذا المرض ينتقل بين الأشخاص عن طريق التلامس المباشر، أو الرذاذ الناتج عن التنفس والعطس والسعال، ويمكن لهذا الفيروس العيش على مختلف الأسطح لعدة ساعات، فينتقل غلى الأشخاص بمجرد لمسهم لها. (Unicef, 2021)

3.1.2. بعض الإجراءات الوقائية من مرض كوفيد-19:

ينصح المختصون باتخاذ جملة من الإجراءات تساعد على الوقاية من هذا المرض والحد من انتشاره، أهمها:

أ. استخدام المطهرات الكحولية لتنظيف الأيدي والأسطح المختلفة عدة مرات في اليوم؛

ب. تجنب المصافحة والاتصال المباشر بين الاشخاص؛

ج. استخدام المرفق أو المنديل عند العطس أو السعال؛

د. استخدام الكمامة والأقنعة الواقية في الأماكن العامة، مع تفادي التجمعات واحترام مسافة التباعد الجسدي؛

ه. إجراء التحاليل الضرورية في حالة ظهور أعراض المرض على أي شخص. (Unicef, 2021)

4.1.2. الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من انتشار كوفيد-19:

اتخذت الجزائر على غرار عديد البلدان الأخرى جملة من الإجراءات للتخفيف من انتشار هذا الفيروس، وذلك امتثالًا لتعليمات منظمة (ICAO) التي جاءت في كتابها تحت الرقم المرجعي (EC6/3-20/46)، المؤرخ في 18 مارس 2020م، حيث قررت السلطات الجزائرية، مايلي:(ICAO, 2021)

أ. وضع نظام لليقضة في المطارات التي تنطلق منها رحلات نحو الصين أو تصل منها، وذلك بالاشتراك بين وزارات: النقل، الداخلية والصحة؛

ب. برمجة رحلات لإجلاء الرعايا الجزائريين العالقين بالخارج، بداية من 2 فيفري 2020م؛

ج. إعلان وقف رحلات النقل الجوي العام من وإلى الجزائر بداية من 18 مارس 2020م؛

د. فرض الحجر الصحي على الرعايا الجزائريين العائدين من الخارج؛

ه. وضع مخطط للطوارئ، واتخاذ تدابير وقائية بالمطارات وتزويدها بأطقم طبية ومعدات وأدوية، للحد من انتشار العدوى بين العمال والمسافرين؛

و. تزويد الطائرات بالمعدات الضرورية لنقل الأشخاص المشتبه في اصابتهم بالفيروس، مع تحسيس العمال والمسافرين بالإجراءات الوقائية.

سجلت الجزائر منذ طهور الجائحة إلى غاية 11 ماي 2021م الأرقام التالية:(Statistiques, 2021)

- عدد الإصابات: 124483؛
- عدد الوفيات: 3334؛
- عدد المتماثلين للشفاء: 86703.

2.2. المؤشرات الاقتصادية الكلية وأهميتها في التحليل الاقتصادي:

يعتمد الباحثون الاقتصاديون على جملة من المؤشرات الكلية لتحليل الوضع الاقتصادي للبلدان، من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب حالة ملاحظة الخلل في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي:

1.2.2 الناتج الوطني الاجمالي(the Grosse National Product):

نعني بالناتج الوطني الإجمالي حجم السلع والخدمات المنتجة بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية، خلال فترة زمنية محددة غالبًا تكون سنة، ويتم تقييمها بأسعارها في السوق. (موسى، 2006م، ص:58.)

نلاحظ من خلال التعريف السابق أن الناتج الوطني الإجمالي يعطي صورة واضحة عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلدان، خاصة في حالة مقارنته بما تم تحقيقه من إنتاج خلال فترات سابقة، مع الاخذ بعين الاعتبار لتغيرات الاسعار من سنة إلى أخرى.

2.2.2. الناتج المحلي الإجمالي(the Grosse Domestic Product):

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية للمنتجات من السلع والخدمات التي أنتجت داخل البلد خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة. (الأشقر، 2002م، ص:27.)

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يختلف عن نظيره الوطني من حيث كونه يشمل المنتجات المحققة داخل البلد فقط، حتى وإن تم تحقيقها بواسطة عوامل إنتاج أجنبية. في حين يشمل الناتج الوطني جميع المنتجات التي حققتها عوامل الانتاج الوطنية ولو خارج البلد.

3.2.2 الدخل الوطني(National Income):

يعرف الدخل الوطني بأنه مجموع مداخيل عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيق الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة.(صالح وأحمد، 2014م، ص: 31.)

بناءً على هذا التعريف فإن الدخل الوطني مصدره عوائد عوامل الإنتاج الأربعة: رأس المال وعائده الفائدة، العمل وعائدة الأجر، التنظيم وعائده الربح، الأرض وعائدها الريع.

4.2.2 الدخل الشخصي(Personal Income) **والدخل التصرفي** (Disposable Income):

يعبر الدخل التصرفي عن الدخل الذي يمكن لأفراد المجتمع التصرف فيه كما يشاؤون، أي يمكنهم انفاقه على المنتجات أو ادخاره، ويحسب انطلاقًا من الدخل الوطني بعد اقتطاع الضرائب غير المباشرة ومساهمات التأمين والأرباح غير الموزعة والضرائب المترتبة عنها، وإضافة المدفوعات التحويلية. (صالح، 2004م، ص: 53.)

نلاحظ من خلال المؤشرات السابقة أن كل منها يشتق من سابقه، فالناتج المحلي يحسب من الناتج الوطني والعكس صحيح، بينما يحسب الدخل الوطني بالاعتماد على الناتج المحلي بعد طرح الضرائب غير المبائرة وإضافة الإعانات، ويحسب الدخل الشخصي من الدخل الوطني بعد طرح قيمة الضرائب والتأمينات والأرباح غير الموزعة وإضافة قيمة التحويلات الحكومية، وأخيرًا يحسب الدخل التصرفي من الدخل الشخصي بعد طرح الضرائب المباشرة على الدخل.

5.2.2 الميزان التجاري(Trade balance):

يقصد به الفرق بين ما ينفقه أفراد البلد على اقتناء السلع والخدمات الأجنبية ويسمى بالواردات، وبين ما ينفقه الأجانب على شراء السلع والخدمات الوطنية ويسمى بالصادرات. وعلى هذا الأساس تعد الصادرات كمصدر للدخل الوطني، في حين تعتبر الواردات كتسرب للدخل الوطني نحو الخارج. (الموسي، 2009م، ص:40.)

نلاحظ أنه كلما فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات كان ذلك أفضل بالنسبة للبلد، ونقول أنه يوجد فائض في ميزانه التجاري، والعكس في حالة تجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات، حيث يكون الميزان التجاري للبلد في حالة عجز.

6.2.2. معدل التضخم(Inflation Rate):

عرف الباحثون التضخم بأنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة مقارنة بأسعارها في فترة زمنية سابقة. ويتم حساب معدل التضخم بمؤشر يعرف بالرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار (Consumer Price Index: CPI) وهو عبارة عن مؤشر يقيس تغيرات الأسعار خلال السنة الحالية(سنة المقارنة)، بالنسبة

لأسعار سنة سابقة(سنة الأساس)، حيث يقيس مدى تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من عدمه. (Oner, 2010)

يمكن للتضخم أن يؤثر في اقتصاديات البلدان على المستوى الدولي، على غرار ماحدث خلال فترات الأزمات الاقتصادية العالمية(أزمة الكساد العالمي 1929م، الأزمة البترولية 1970م، الأزمة المالية 2008م وصولًا إلى أزمة 2014م)، حيث بينت الدراسات أن معدل التضخم خلال هذه الفترات بلغ مستويات قياسية على المستوى الدولي.(Kose, 2019, p:5)

يتأثر معدل التضخم بجملة من المتغيرات، مثل: ارتفاع تكاليف الانتاج، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم، خاصة في حال عدم زيادة حجم الانتاج الحقيقي. كما يتأثر هذا المعدل بتغيرات الطلب الكلي مقارنة بالعرض، حيث ينتج عن ارتفاع الطلب مقارنة بالعرض ارتفاع معدل التضخم. بالإضافة إلى تغيرات قيمة العملة الوطنية، والتي تتناسب عكسًا مع معدل التضخم. ويؤثر معدل التضخم مباشرة في القدرة الشرائية للمستهلكين ومستواهم المعيشي، كما أن الدراسات أثبتت وجود علاقة مباشرة بين معدل التضخم ومستوى البطالة في المجتمع، وبالتالي يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

7.2.2. معدل البطالة(unemployment rate):

يعرف معدل البطالة بأنه نسبة العمال البطالين إلى إجمالي العمالة، أي أنه حاصل قسمة عدد البطالين على عدد العمال الإجمالي(البطالين والناشطين). يعد هذا المؤشر معيارًا للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي للبلدان، حيث يرتفع هذا المؤشر بالبلدان التي تعرف ركودًا اقتصاديًا، وينخفض بالبلدان سريعة النشاط الاقتصادي.(Anderson, 2021)

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعكس المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، لأنه يعبر عن مدى توفر مداخيل للمستهلكين، فإذا ارتفع معدل البطالة رافقه تدني المستوى المعيشي للمستهلكين، وإذا انخفض دل ذلك على تحسن مستواهم المعيشي.

8.2.2. أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلي:

تسمح المؤشرات الاقتصادية الكلية بتحقيق جملة من الأهداف تجعلها ذات أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي، نكر منها مايلي:

- توحيد معايير تقييم الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي؛
- توفير المعطيات الضرورية لدراسة وتحليل العلاقة بين مختلف مكونات الاقتصاد الوطني؛
- توفير البيانات الضرورية للقيام بالتخطيط ورسم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول؛

- قياس مستوى التنمية الاقتصادية بالبلدان ومستوياتها المعيشية؛
- تستخدم لتقييم مدى الفعالية والإنتاجية في استخدام الموارد الوطنية ورؤوس الأموال على المستوى الكلي وعلى مستوى كل قطاع؛
- تعد وسيلة مناسبة للمقارنة الاقتصادية على المستوى الوطني خلال فترات زمنية مختلفة، وعلى المستوى الدولي خلال نفس الفترة. (القرشي، 2018م، ص:33)

3. عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال فترة جائحة كوفيد-19 واستخلاص النتائج:

حاولنا في هذا العنصر عرض وتحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الكلي الجزائري خلال جائحة كوفيد-19، والتي أعلنت عنها الجهات الرسمية، وعلى رأسها الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، والبنك العالمي(WB)، حيث ركزنا على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعتمدة في التحليل الاقتصادي، كمايلي:

1.3. الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة الجائحة:

حقق الاقتصاد الوطني الجزائري خلال سنة 2019م ناتجًا محليًا إجماليًا مقداره 169.99 بليون دولار، وذلك حسب الإحصائيات الواردة في تقرير البنك العالمي، على ضوء المبادلات الاقتصادية خلال هته الفترة، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري 0,14% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويمكن تلخيص البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة جائحة كوفيد-19(2019-2020م)

السنوات: / الناتج	2019م	2020م	معدل النمو(%)
الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار)	169.99	173.75	1,022
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(بليون دينار)	20288,40	20495,74	1,022
مساهمة القطاع الفلاحي (بليون دينار)	2429,40	2730,64	12,4
مساهمة القطاع الصناعي الإجمالي(بليون دينار)	2386,80	3365,38	41
مساهمة الإدارة العمومية وقطاع الخدمات(بليون دينار)	8702,1	12757,27	46,6

- **المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

يوضح الجدول رقم(01) أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمعدل 1,022% سنة 2020م مقارنة بسنة 2019م، كما أن تقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بينت أن هذا المعدل كانت قيمته 0,8% سنة 2019م مقارنة بالسنة التي سبقتها، وتختلف مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعد الإدارة العمومية وقطاع الخدمات المساهم الأكبر في هذا الناتج بما يعادل 8702,1 بليون دينار جزائري سنة 2019م، و 12757,27 بليون دينار جزائري سنة 2020، بمعدل نمو بلغ 46,6%، ويمكن تبرير ذلك بعدم تأثر كتلة الأجور في القطاع العمومي بتداعيات كوفيد-19، حيث بقي العمال يتقاضون أجورهم كاملة خلال فترة الجائحة رغم تقليص عدد العمال ووقت العمل إلى الحد الأدنى. يأتي في المرتبة الثانية القطاع الزراعي الذي حقق ما قيمته 2429,4 بليون دينار جزائري سنة 2019م، لينمو بمعدل 12,4% سنة 2020م أين بلغ 2730,64 بليون دينار جزائري. ويأتي في المرتبة الأخيرة القطاع الصناعي بقيمة 3365,38 بليون دينار جزائري سنة 2020م، بمعدل نمو بلغ 41% مقارنة بسنة 2019م. ويمكن توضيح تطورات الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر خلال فترة جائحة كوفيد-19 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): معدل نمو الناتج الوطني خلال الفترة(2010-2020م)

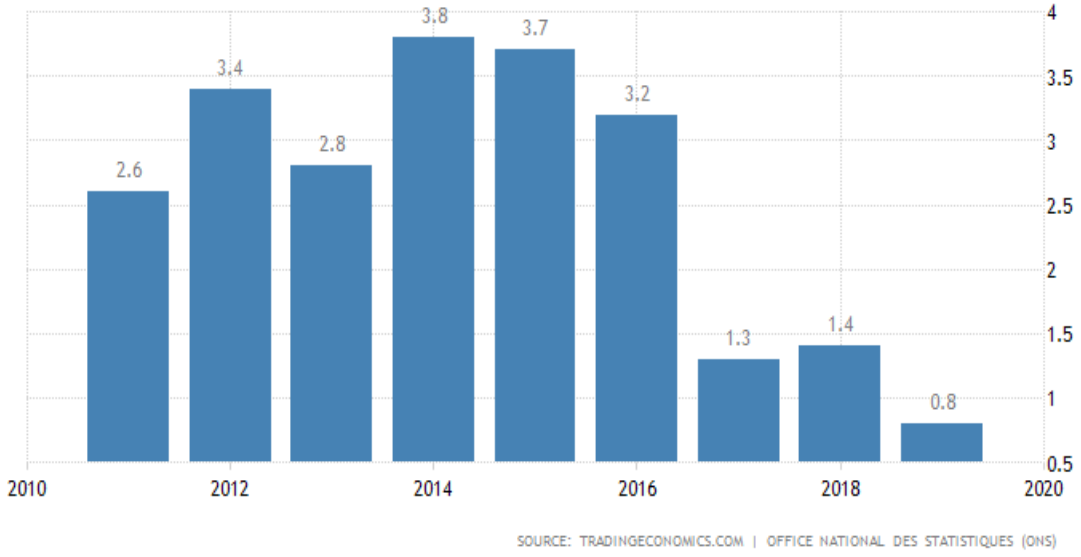

يبين الشكل رقم(01) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري نزل إلى أدنى مستوياته خلال فترة جائحة كوفيد-19، حيث بلغ هذا المعدل 0,8% سنة 2019م وهو أدنى مستوى منذ 2010م إلى غاية السداسي الأول من سنة 2020م.

يمكن تفسير تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بتراجع مستوى النشاط الإقتصادي خلال فترة الجائحة، وهو ما نلمسه من خلال استعراض البيانات المتعلقة بتغيرات مستوى النمو الاقتصادي للقطاعات الهامة في القتصاد الوطني، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تغيرات مؤشر الإنتاج الصناعي خلال فترة جائحة كوفيد-19(2018-2020م)(%)

الثلاثيات: / القطاعات:	الثلاثي الأول سنة2019 مقارنة بـــ2018	الثلاثي الثاني سنة2019 مقارنة بـــ2018	الثلاثي الثالث سنة2019 مقارنة بـــ2018	الثلاثي الرابع سنة2019 مقارنة بـــ2018	العام سنة2019 مقارنة بـــ2018م	الثلاثي الأول 2020مقارنة بـــ2019م
المؤشر العام	4,3	6,0	4,3	3,4-	2,7	6,8-
خارج قطاع المحروقات	6,7	7,8	4,7	3,0-	3,9	8,1-
الصناعة والورشات	5,0	7,6	0,0	9,4-	0,3	14,0-
الطاقة	5,1	9,5	8,3	3,3	6,7	1,2-
المحروقات	1,5-	-,1	3,3	4,5-	0,4-	3,1-
المناجم	8,7	7,6-	4,7-	9,8-	3,7-	6,7-
الصناعة الكيماوية	13,8	2,4	13,0-	18,2-	4,3-	11,9-
الصناعات الغذائية والتبغ	4,9	1,2-	4,1	11,3	4,9	6,2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول رقم(2) أن مستوى الإنتاج الصناعي العمومي الجزائري سجل تراجع مستمر منذ بداية الجائحة في 2019م، حيث سجل مؤشر الإنتاج الصناعي خلال الثلاثي الأول من تلك السنة تراجعًا مقداره 3,4%مقارنة بنفس الثلاثي من السنة التي قبلها، في حين وصل معدل التراجع خلال الثلاثي الاول من سنة 2020م إلى 6,8% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2019م.

يمكن تفسير تراجع مؤشر الإنتاد الصناعي خلال فترة جائحة كوفيد-19، إلى تزايد حدة الأزمة بعد سنة من ظهورها، حيث استنفذت معظم المؤسسات مخروناتها من المواد الأولية الضرورية للإنتاج، بالإضافة إلى

تراجع الطلب الكلي نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الأولية بالأسواق العالمية، في ظل إجراءات غلق الحدود والمطارات مما زاد من صعوبة استراد المواد الأولية.

يشير الجدول رقم(02) كذلك إلى تراجع مستمر لمؤشر الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، حيث تراجع بنسبة 3% خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019م مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2018م، ليواصل تراجعه خلال الثلاثي الأول من سنة 2020م، حيث بلغت نسبة التراجع 8,1%.

سجل قطاع الصناعة والورشات تراجع في قيمة مؤشره بنسبة 9,4% خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019م مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2018م، كما سجل هذا المؤشر تراجعًا بنسبة 14% خلال الثلاثي الأول من سنة 2021م مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2019م. ويمكن تبرير هذا التراجع المستمر في مؤشر الانتاج الصناعي بإجراءات الحجر الصحي التي أدت إلى تخفيض حجم العمالة بمختلف القطاعات، وكذلك نقص التزود بالمواد الأولية. كما سجل قطاع الطاقة بدوره تراجع مؤشر الانتاج بنسبة 1,2% خلال الثلاثي الأول من سنة 2020م مقارنة بنظيره في سنة 2019م، لنفس الأسباب.

ظهرت أثار الجائحة مبكرًا في قطاع المحروقات، حيث عرف مؤشر الإنتاج لديه تراجعًا بنسبة1,5% مع بداية جائحة كوفيد-19، أي خلال الثلاثي الأول من سنة 2019م، ثم استقر نسبيًا خلال الثلاثيين الثاني والثالث، ليعيد التراجع بداية من الثلاثي الرابع من نفس السنة بنسبة4,5%، ويستمر التراجع خلال الثلاثي الأول من سنة 2020م بنسبة 3,1%. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض الطلب العالمي على هذه المادة، نتيجة تراجع بقية الأنشطة الاقتصادية تحت تأثير جائحة كوفيد-19 بالبلدان المستوردة لها.

بالنسبة للصناعة الكيماوية فقد تراجع مؤشر نمو إنتاجها بنسبة 4,3% خلال سنة 2019م مقارنة بسنة 2018م، مواصلًا تراجعه خلال الثلاثي الأول من سنة 2020م بنسبة 11,2%. ويمكن تفسير هذا التراجع الكبير في مؤشر الإنتاج بكون هذا القطاع يعتمد على القطاعات السابقة الذكر في إنتاجه، خاصة قطاعي المحروقات والمناجم اللذان يمثلان أهم مصدر لمواده الأولية.

يعد قطاع الصناعات الغذائية استثناءً مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية السالفة الذكر من حيث مؤشر نمو إنتاجه خلال فترة جائحة كوفيد-19، حيث عرف هذا المؤشر لديه ارتفاعًا مقداره 6,2% خلال الثلاثي الاول من سنة 2020م مقارنة بسنة 2019م، بعدما عرف زيادة بنسبة 4,9% خلال سنة2019م مقارنة بسنة 2018م. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع بزيادة الطلب على المنتجات الغذائية من طرف المستهلكين كإجراء احترازي خوفاً من استمرار الازمة لفترة طويلة، بالغضافة إلى اعتماد هذا القطاع على المنتجات الفلاحية

كمواد أولية، والتي تعد الأقل تاثرًا بتداعيات جائحة كوفيد-19، وهو ما يؤكده انخفاض معدل البطالة المسجل بالقطاع الفلاحي مقارنة ببقية القطاعات خلال فترة الجائحة، وهو ما بيناه في العنصر الموالي.

2.3. معدل البطالة خلال فترة جائحة كوفيد-19:

بلغ عدد البطالين بالجزائر خلال سنة 2020م، مليون و449 ألف بطال، أي ما نسبته 11,5% من إجمالي القوة العاملة بمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث:

- يوظف القطاع الفلاحي ما نسبته 9,7%؛
- يوظف القطاع الصناعي ما نسبته 30,7%؛
- يوظف قطاع الخدمات ما نسبته 59,6%.

نشير إلى أن معدل البطالة سنة 2019م بلغ ما يعادل 11,4%، أي أنه ارتفع سنة 2020م بنسبة 0,1% مقارنة بسابقتها. ويمكن عرض البيانات المتعلقة بمعدل البطالة، والواردة عن الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تغيرات معدل البطالة خلال الفترة(2014-2020م)

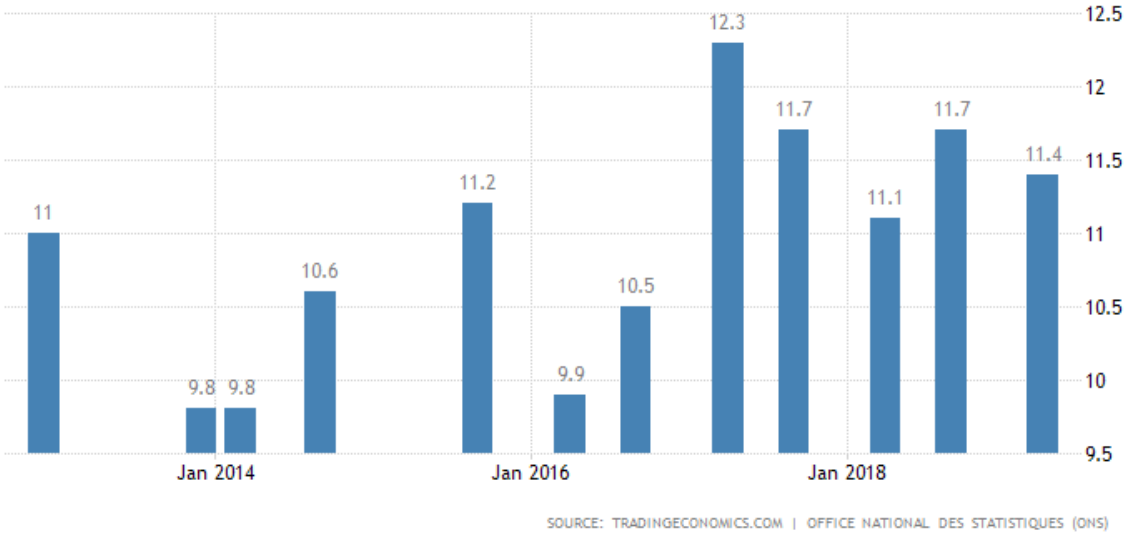

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2) أن معدل البطالة بالجزائر حافظ على نفس المستوى تقريبًا خلال فترة جائحة كوفيد-19(11,5 و 11,4)، ويمكن تبرير ذلك من خلال كون غالبية القوة العاملة بالجزائر تنشط بقطاع الخدمات والقطاع الفلاحي، وهذان القطاعان لم يتأثرا كثيرًا بتداعية الجائحة كما أشرنا سابقًا.

3.3. معدل التضخم خلال فترة كوفيد-19:

بلغ معدل التضخم الشهري خلال جانفي 2021م نسبة 3,86%، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تغيرات معدل التضخم الشهري خلال سنتي(2020-2021م)

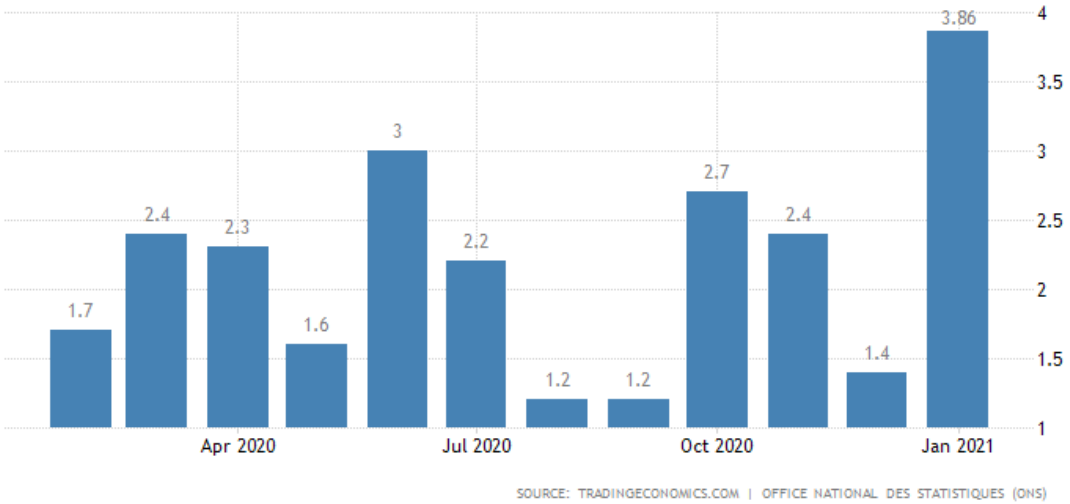

نلاحظ من خلال الشكل رقم(03) ان معدل التضخم الشهري بالجزائر بلغ أقصى مستوى له في شهر جانفي 2021م، أين وصل إلى 3,86% في حين لم يتعد 1,7% في فيفري 2020م، ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بانخفاض مستوى الإنتاج الكلي الحقيقي خلال فترة جائحة كوفيد-19، والذي لمسناه عند تحليلنا لتغيرات الناتج المحلي الإجمال. كما سجل الاقتصاد الوطني الجزائري ارتفاع المستوى العام للأسعار سنة 2021م مقارنة بالسنة التي سبقتها، حيث بلغ الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار(CPI) سنة 2020م قيمة 225,5، ليرتفع في مطلع سنة 2021م إلى228,6، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تغيرات مؤشر الأسعار الشهري خلال سنتي(2020-2021م)

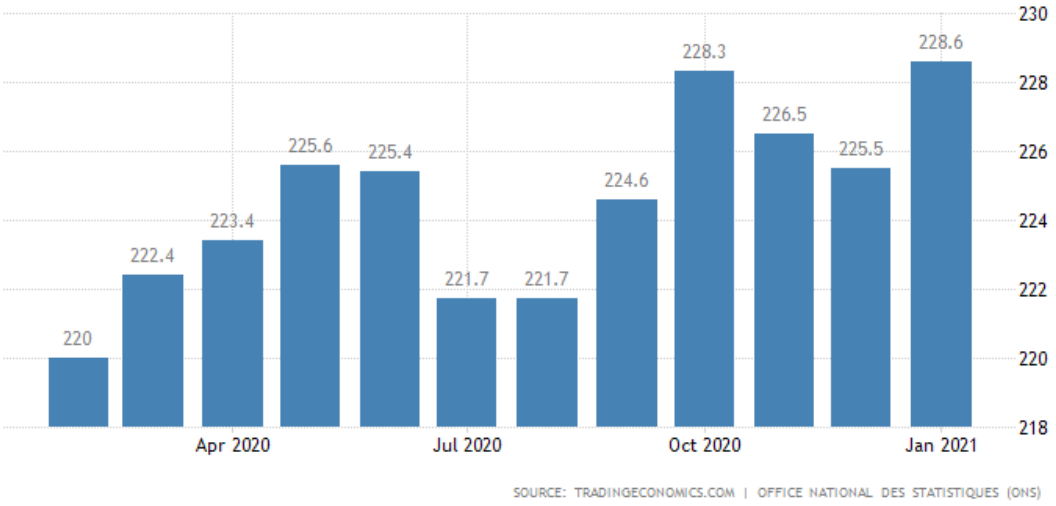

يتبين لنا من خلال الشكل رقم(04) أن مؤشر الأسعار ارتفع في جانفي 2021م بقيمة 8,6 مقارنة بقيمته الابتدائية في فيفري 2020م. وهذا دليل على تراجع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة الذي أشرنا إليه سابقًا.

4.3. رصيد الميزان التجاري خلال فترة كوفيد-19:

سجل الميزان التجاري الجزائري خلال فترة جائحة كوفيد-19 عجزًا خلال جميع السداسيات، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تغيرات رصيد الميزان التجاري خلال فترات سداسية (2018-2020م)

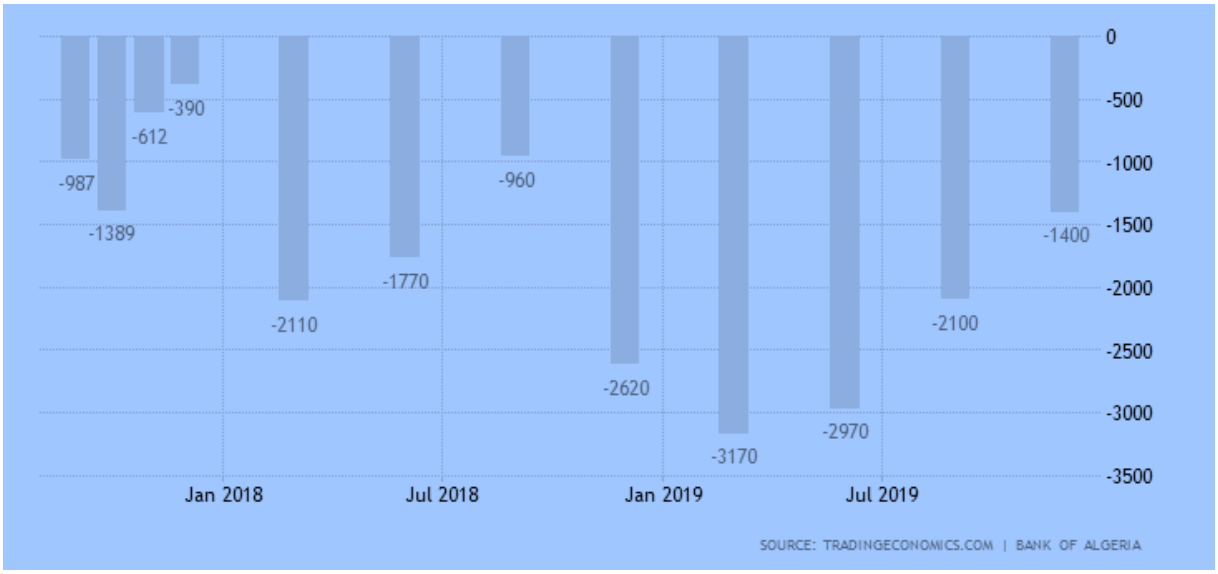

نلاحظ من خلال الشكل رقم(5) أن الميزان التجاري الجزائري في حالة عجز حتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، لكن العجز تفاقم أكثر فأكثر خلال فترة الجائحة، حيث بلغ العجز مع بداية جانفي 2019م ماقيمته 3170 مليون دولار، ثم تراجع بداية من السداسي الثاني من نفس السنة، ليبلغ مع مطلع سنة 2020م قيمة 1400مليون دولار. ويمكن تفسير ذلك التراجع في قيمة العجز بالسياسة المتبعة من طرف الدولة، الساعية إلى خفض قيمة الواردات، بالإضافة إلى إجراءات الحجر المفروضة على بلدان العالم، والتي صعبت من انتقال السلع والأفراد على المستوى الدولي.

4. الخاتمة:

لاحظنا من خلال بحثنا هذا أن الاقتصاد الكلي الجزائري تأثر بتداعيات جائحة كوفيد-19 كغيره من اقتصاديات بلدان العالم، حيث ظهر ذلك جليًا من خلال عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الجائحة، وقد توصلنا إلى جملة من النتائج التي حاولنا أن نستخلص منها الدروس والعبر وعرضها كتوصيات، كمايلي:

1.4. النتائج:

توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

- تراجع مستوى النشاط الاقتصادي الجزائري خلال فترة جائحة كوفيد-19؛
- انخفاض معدل الإنتاج على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة الإستراتيجية منها، على غرار قطاع الطاقة والمناجم؛
- تأثر القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في نشاطها على الواردات بدرجة أكبر، كقطاع الصناعة الكيماوية، مقارنة بتلك التي تعتمد على الموارد المحلية، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية؛
- ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة جائحة كوفيد-19، حيث بلغ معدل النمو 1,02%؛
- تراجع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع خلال فترة الجائحة، بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة، حيث بلغ معدل التضخم 3,86%؛
- ارتفاع معدل البطالة خلال فترة الجائحة، حيث وصل إلى 11,5%، بسبب تراجع مستوى النشاط الاقتصادي؛
- انخفاض قيمة عجز الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الجائحة، بسبب انتهاج الحكومة لسياسة تخفيض الواردات، وكذلك اجراءات الحجر الصحي على المستوى العالمي؛
- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية بمعدل 10,2% خلال فترة الجائحة، بسبب تراجع حجم الطلب العالمي على المحروقات والتي تمثل أهم المواد المصدرة؛

2.4. التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة إعادة النظر في هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال تحريره من التبعية للخارج في مجال متطلبات الإنتاج الصناعي؛
- تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، الذي يعد الأكثر تأثرًا بالأزمات الاقتصادية العالمية؛
- تشجيع الإنتاج المحلي لضمان تحقيق الإكتفاء الذاتي، خاصة في المجال الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية، في ظل ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال؛
- خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تعتمد على الموارد المحلية في نشاطها، وتساهم في تخفيف حدة البطالة؛

- تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة والمناجم، من أجل استغلال الموارد الوطنية محليًا، بدلًا من تصديرها كمواد خام؛
- التخفيف من عجز الميزان التجاري، من خلال تشجيع الصادرات والتقليص من فاتورة الواردات، خاصة وأن عديد المنتجات المستوردة يمكن إنتاجها محليًا؛
- توفير مناخ ملائم للإستثمار، لتشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل، من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الجزائري.

5. الهوامش:

- https://www.unicef.org/mena/ar/coronavirus (4/5/2021).
- https://www.ICAO.Int/security/COVID-19/State Actions/Alreria-Ah.pdf (22/05/2020).
- https://Coronavirus-Statistiques.com (11/05/2021).
- موسى عريقات محمد حربي.(2006م). مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الأشقر أحمد.(2002م). الاقتصاد الكلي.الأردن: الدار العلمية للنشر والتوزيع.
- فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، (2014م). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. المملكة العربية السعودية.
- تومي صالح.(2004م). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر.
- ضياء مجيد الموسي. (2009م). النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- Ceyda Oner.(2010).What is Inflation.USA.Finance and Development Revue.
- Jaybank Kose qnd others.(2019).Understanding Inflation in Emerging and Developing economics.policy research working paper.n°8761.
- حاتم الأشقر.(2018م).أسس ومبادئ الحسابات القومية.المملكة العربية السعودية.
- Somer Anderson.(2021).unemployment rate. Investopedia. https://www.investopedia.com/terms/u/unemploymentrate.asp (28/05/2021).
- http://www.ons.dz(16/05/2021)
- http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.cd?Location=DZ(14/05/2021)